المحتويـــــــات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
مقدمة عامة	٧
- مبدأ الفصل بين السلطات	٧
- تطور مبدأ الفصل بين السلطات	١٠
- الاعتراف للإدارة بحق المساهمة في التشريع	١٣
	١٨
الباب الأول : الاختصاص التشريعي للإدارة ووسائل ممارسته	
الفصل الأول - اللوائح الإدارية وسيلة الإدارة في ممارسة اختصاصها التشريعي	٢٠
المبحث الأول: التمييز بين القانون واللائحة	٢٦
المطلب الأول: المذهب الموضوعي (المادي)	٢٨
المطلب الثاني : المذهب الشكلي (العضوي)	٣٠
المبحث الثاني: التمييز بين اللائحة والقرار الفردي	٣٣
المطلب الأول: أهمية التمييز بين اللائحة والقرار الفردي	٣٤
المطلب الثاني: معيار التمييز بين اللائحة والقرار الفردي	٣٦
المبحث الثالث: التمييز بين اللائحة والإجراء التنظيمي الداخلي	٣٧
المطلب الأول: الطبيعة القانونية لإجراءات التنظيم الداخلي	٤٠
المطلب الثاني: معيار التمييز بين اللائحة وإجراءات التنظيم الداخلي ...	٤٥
الفصل الثاني - أنواع اللوائح الإدارية	٥٤

Scanned by CamScanner

المبحث الأول: اللوائح التنفيذية ٥٥
المطلب الأول: سلطة إصدار اللوائح التنفيذية ٥٧
المطلب الثاني: نطاق اللوائح التنفيذية ٦٩
المبحث الثاني: اللوائح المستقلة ٨٤
المطلب الأول: لوائح تنظيم المرافق العامة ٨٦
الفرع الأول: سلطة إصدار لوائح تنظيم المرافق العامة ٨٧
الفرع الثاني: نطاق لوائح تنظيم المرافق العامة ٩٥
المطلب الثاني: لوائح الضبط ٩٩
الفرع الأول: سلطة إصدار لوائح الضبط ١٠١
الفرع الثاني: نطاق لوائح الضبط ١١٠

الباب الثاني: نطاق الاختصاص التشريعي للإدارة

الفصل الأول: مجال كل من القانون واللائحة ١٢٠
المبحث الأول: مجال القانون واللائحة في ظل النظم التقليدية ١٢١
المطلب الأول: تحديد مجال القانون واللائحة استناداً إلى معيار التمييز بينهما ١٢٢
الفرع الأول: تحديد مجال القانون واللائحة استناداً إلى المعيار الموضوعي ١٢٢
الفرع الثاني: تحديد مجال القانون واللائحة استناداً إلى المعيار الشكلي ١٢٣
المطلب الثاني: تحديد مجال القانون واللائحة استناداً إلى القانون الوضعي ١٢٥
الفرع الأول: تحديد مجال القانون ١٢٨
الفرع الثاني: تحديد مجال اللائحة ١٢٩
المبحث الثاني: مجال القانون واللائحة في ظل التطورات الدستورية .. ١٣٤
المطلب الأول: التطورات الدستورية في فرنسا ١٤٠
الفرع الأول: الظروف والعوامل التي سبقت دستور سنة ١٩٥٨

Scanned by CamScanner

وقادت إليه ١٤٠
الفرع الثاني: التجديدات التي جاء بها دستور سنة ١٩٥٨ ..... ١٤١
المطلب الثاني: مجال القانون واللائحة في ظل دستور سنة ١٩٥٨ .... ١٤٧
الفرع الأول: تحديد مجال القانون ١٥٢
الفرع الثاني: تحديد مجال اللائحة ١٥٩
الفصل الثاني: القوة القانونية للائحة بالنسبة للقانون ١٦٩
المبحث الأول: القوة القانونية للائحة في ظل الوضع التقليدي ١٧٠
المطلب الأول: خضوع اللائحة للقانون ١٧١
المطلب الثاني: القوة القانونية للائحة في النظم التقليدية ١٧٤
المبحث الثاني: القوة القانونية للائحة بالنسبة للقانون في ظل التجديدات الدستورية في فرنسا ١٨٣
المطلب الأول: اثر التجديد بالنسبة للائحة ١٨٣
المطلب الثاني: اثر التجديد بالنسبة للقانون ١٩٢

الباث الثالث: الرقابة على الاختصاص التشريعي للإدارة
الفصل الأول: الرقابة على دستورية اللوائح ١٩٨
المبحث الأول: الرقابة على دستورية اللوائح في فرنسا ٢٠٢
المطلب الأول: حماية المجال اللائحي من اعتداء القانون ٢٠٤
المطلب الثاني: حماية مجال القانون من اعتداء اللائحة ٢٠٩
المبحث الثاني: الرقابة على دستورية اللوائح في الأنظمة المقارنة ٢١٤
المطلب الأول: الرقابة على دستورية اللوائح في الأنظمة التقليدية ٢١٤
الفرع الأول: الرقابة على دستورية اللوائح في النظام الأمريكي ٢١٥
الفرع الثاني: الرقابة على دستورية اللوائح في الأنظمة الأوروبية ٢١٩
الفرع الثالث: الرقابة على دستورية اللوائح في مصر ٢٢٤
المطلب الثاني: الرقابة على دستورية الأنظمة في العراق ٢٢٩
الفصل الثاني: الرقابة على مشروعية اللوائح ٢٤١

Scanned by CamScanner

المبحث الأول: الرقابة الإدارية على مشروعية اللوائح ٢٤٥
المطلب الأول: الإلغاء الإداري للوائح ٢٤٦
الفرع الأول: إلغاء اللوائح السليمة ٢٤٦
الفرع الثاني: إلغاء اللوائح غير المشروعة ٢٤٩
الفرع الثالث: آثار الإلغاء ٢٥٢
المطلب الثاني: سحب اللوائح ٢٥٤
المبحث الثاني: الرقابة القضائية على مشروعية اللوائح ٢٦١
المطلب الأول: دعوى الإلغاء ٢٦٣
المطلب الثاني: الدفع بعدم المشروعية ٢٧٤
المطلب الثالث: الرقابة القضائية على مشروعية الأنظمة في العراق ٢٨٢
الفرع الأول: الرقابة القضائية على مشروعية الأنظمة قبل صدور قانون التعديل الثاني لقانون مجلس شورى الدولة ٢٨٣
الفرع الثاني: الرقابة القضائية على مشروعية الأنظمة في ظل قانون التعديل الثاني لقانون مجلس شورى الدولة ٢٩١
- خاتمة ٣٠٠
- المراجع ٣٠٧
المحتويات ٣٢٤

Scanned by CamScanner